ثم المراد به ما يقابل المقدر ليفيد عدم جواز حذف المفعول
معه كالمذكور المذكور سابقا بعد الواو وخرج به سائر المنصوبات
كلها سوى الحال بالواو لمصاحبة معمول فعل او شبهه او معناه
وخرج به تلك الحال والمراد بالمعمول اعم من الفاعل والمفعول الذي
ليس بمنصوب ليتحقق العدول الى النصب الذي هو نص على المقصود
الذي هو الاصل فيها فلا عدول الى النصب حتى يكون نصا على المقصود
نحو حسبك وزيدا درهم بخلاف نحو كفاك وزيدا فانه كضربت زيدا
وعمرا وهو وهو من قبيل العطف لا غير بالاتفاق وتجويز الفاضل
الجامي كون الاول مفعولا معه دون الثاني تحكم صرح به الفاضل العصام
ثم ان معنى المصاحبة المشاركة في الفعل مع عدم المفارقة فيه في زمان
واحد على ما ذهب اليه الاخفش من انه لا مفعول معه الا يصح
عطفه على معمول عامله واما على ما ذهب اليه غيره المقارنة مع صحة
التلبس بالفعل والمشاركة فيه ليست بشرط كقولهم استوى الماء والخشبة
اي ارتفع وسرت والنيل اذ لا ارتفاع في الخشبة ولا سير في النيل و
اجيب بانه اريد بالاول معنى التساوي اي تساوي الماء والخشبة في
العلو وبالثاني معنى الانتقال فيوجد المشاركة ويصح العطف نحو
جئت وزيدا او مالك وعمرا وجئت انا وزيدا او وزيد ولا يجوز تقديمه

بدونه

بدونه المصاحب على عامله فيه اشارة الى ان عامل المصاحب
لا الواو لانه ليس من العوامل بل هو واسطة على ما هو الرأي
الصحيح ولا المعنوي اذ لا يتصور فيه التقديم ولذا لم ينصب
ضيعته في كل رجل وضيعته و لا على المعمول المصاحب
لاقتضاء معنى الواو سبق القرين ولا مع المصاحب لانه اما فاعل
او مفعول غير منصوب وهو اما نائب الفاعل او مضاف اليه
وكل منها لا يجوز تقديمه على عامله ولا يجوز تعدده كما لا يجوز
تعدد مع لما مر من عدم جواز تعلق الجارين بمعنى واحد بعامل
واحد ولما فرغ عن المفاعيل الخمس شرع في الملحقات بها فقال
و المنصوب السادس الحال وهي ملحقة بالمفعول فيه لوجود
معناه فيها قدمها على التمييز مع انه ملحق بالمفعول به منزلة
منصوب واقع بعد تمام العامل لان لها شبها بالمفعول به
ايضا من حيث انها فضلة يتم الكلام بدونها مع كونها اكثر
منه وهي في اللغة من حال يحول اي انقلب وتغير سمي بها
العرفي لانقلاب مدلوله وتغيره غالبا وقيل من الحال بالمعنى
المقابل للماضي والمستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل
فيه فاعلا والمفعول مفعولا كما ان الحال المرقومة تدل على زمان

Copyright © King Saud University